

تحرك عاجل

مخاوف من تعذيب معلمة بحرينية

قبض مجدداً على النائبة السابقة لرئيس "جمعية المعلمين البحرينية"، جليلة السلمان، في البحرين وجرى حبسها، وذلك استباقاً لنظر استئناف تقدمت به ضد الحكم الصادر بحقها في 1 ديسمبر/كانون الأول. وتساور منظمة العفو الدولية بوعض قلق من أن تكون عرضة لخطر التعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومن أنها ربما تكون سجينة رأي.

ففي الساعة الثالثة من صباح 18 أكتوبر/تشرين الأول، أغارت شرطة مكافحة الشغب يرافقها موظفون أمنيون آخرون على منزل جليلة السلمان في خمس سيارات جيب وسيارتين مدنيتين. ولم يبرزوا أي مذكرة توقيف رسمية، ولكنهم اقتادوا جليلة السلمان قائلين إنهم ينفذون أمراً صادراً عن المحكمة بالقبض عليها. وعقب ساعة من ذلك، تمكنوا من الاتصال هاتفياً بعائلتها وأخبرتهم بأنها معتقلة في مركز الاحتجاز في مدينة عيسى. وعلى ما يبدو فإن السلطات البحرينية تنفذ حكم السجن لثلاث سنوات الذي فرض عليها في 25 سبتمبر/أيلول 2011 رغم استئنافها الحكم أمام محكمة مدنية، والذي ما زال يتنتظر البت في 1 ديسمبر/كانون الأول، ورغم الإفراج بالكفالة عن السجناء الآخرين الذين يتظرون في استئنافاتهم.

وقد حوكمت جليلة السلمان أمام "محكمة السلامة الوطنية"، وهي محكمة عسكرية، رغم أنها ومهدى عيسى مهدى أبو ديب، **نائب الرئيس السابق** "لجمعية المعلمين البحرينيين" الذي حُكم معها، مدنىان. وقد حُكم على مهدى بالسجن 10 سنوات في 25 سبتمبر/أيلول، بينما حُكم على جليلة بالسجن 3 سنوات. وأدینا بجرائم زعم أنها ارتكبها في وقت الاحتجاجات الشعبية العارمة في البحرين في مارس/آذار الماضي، التي قمعت بوحشية على أيدي قوات الأمن.

وأُفرج عن جليلة السلمان بالكفالة في 21 أغسطس/آذار عقب ما يربو على خمسة أشهر من الاعتقال تزعم أنها تعرضت أثناءها لسوء المعاملة ولإساءات اللفظية. ويقع مهدى عيسى مهدى في السجن منذ القبض عليه.

ومن المقرر أن تنظر "محكمة الاستئناف العليا الجنائية" طلي الاستئناف في 1 ديسمبر/كانون الأول 2011. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن محکمتهما كانت جائرة وأنهما سجينانرأي مسجونان لسبب وحيد هو ممارستهما المشروعة لحقهما في حرية التعبير والتجمع وفي تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية أو بالعربية:

- للإعراب عن بوعض قلقكم بشأن القبض على جليلة السلمان مجدداً بطريقة هددت سلامتها على نحو خطير من قبل موظفين أمنيين لم يبرزوا أي مذكرة توقيف وداهموا بيتهما في ساعة متاخرة من الليل؛

- لحم السلطات على التحقيق في الأسلوب الذي استخدم للقبض عليها، وعلى الكشف عن سبب إعادة اعتقالها وبمثل هذه الطريقة الفظة؛
- للإعراب عن بواعث قلقكم من أن المسؤولين النقيبيين ربما يكونان سجيني رأي أدينا بهم جنائية لسبب وحيد هو ممارستهما المشروعة لحقوقهما في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وبسبب انتقادهما السلمي لحكومة البحرين، ما يستدعي الإفراج عنهم؛
- للحث على أن يكون نظر استئنافها متساوياً مع معايير المحاكمة العادلة، وعلى فتح تحقيق جديد واف في أسباب القبض عليهم وفي مزاعم تعرضهما للتعذيب ولغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهما، وعلى عدم استخدام أي من المعلومات التي تم الحصول عليها منها تحت التعذيب أو بالإكراه كدليل ضدهما.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل **30** نوفمبر/تشرين الثاني **2011** إلى:

الملك

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 176 64 587

طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

رئيس الوزراء

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

مكتب رئيس الوزراء

ص. ب. 1000

المنامة، البحرين

فاكس: +973 175 33 033

طريقة المخاطبة: صاحب السمو

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 13

المنامة، البحرين

فاكس: +973 175 31 284

طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين للبحرين المعتمدين لدى بلدانكم.
ويرجى إدراج أسماء عناوينبعثات الدبلوماسية المحلية أدناه،

Address 1 Address 2 Address 3 Fax Fax number Email Email address Salutation Salutation Name

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتمدون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. علماً بأن هذا هو
التحديث الرابع للتحرك العاجل UA 227/11. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/051/2011/en>

تحرك عاجل

مخاوف من تعذيب معلمة بحرينية

معلومات إضافية

في 25 سبتمبر/أيلول، حكمت "محكمة السلامة الوطنية" في البحرين على مهدي عيسى مهدي أبو ديب وجليلة السلمان بالسجن 10 سنوات وثلاث سنوات، على التوالي. ووجهت إليهما، إلى جانب تهم أخرى، تهمة استخدام منصبيهما في "جمعية المعلمين البحرينية" لدعوة المعلمين إلى الإضراب وتنظيم مسيرات ومظاهرات، والتحريض على "كراهية النظام"، والسعى إلى الإطاحة به بالقوة، وحيازة منشورات ونشر قصص ومعلومات ملفقة.

وعندما اعتقلت جليلة السلمان في وقت سابق من هذا العام، في 29 مارس/آذار، أغار ما يربو على 40 من الموظفين الأمنيين على بيتها في المنامة، واقتيدت، حسبما ذكر، إلى إدارة التحقيقات الجنائية في المنامة وأسيئت معاملتها، ناهيك عن الإساءة اللفظية إليها. وطلت هناك ثمانية أيام إلى أن نقلت إلى مركز احتجاز النساء في مدينة عيسى، حيث أبقي عليها في الحبس الانفرادي طيلة 18 يوماً. ثم نقلت إلى زنزانة مع نساء آخريات ضمن المرفق نفسه. وأُفرج عن جليلة السلمان بالكفالة في 21 أغسطس/آب عقب اعتقال دام أكثر من خمسة أشهر. ولم تكن حاضرة في المحكمة في جلسة النطق بالحكم، في 25 سبتمبر/أيلول.

واعتقل مهدي عيسى مهدي أبو ديب في 6 أبريل/نيسان عقب الإغارة على منزل عمه. وقبض عليه وعلى عمه معه، وأُفرج عن عمه عقب 72 يوماً. ولم تعلم عائلة مهدي عيسى مهدي أبو ديب بمكان احتجازه طيلة 24 يوماً. وقضى 64 يوماً في الحبس الانفرادي يقول إنه تعرض أثناءها للتعذيب. ولم يسمح لعائلته ولحاميه برؤيته أثناء الجلسة الأولى من محكمته، التي عقدت في 7 يونيو/حزيران. وظل مهدي عيسى مهدي أبو ديب يقبع في السجن منذ القبض عليه.

وبحسب ما لدى منظمة العفو الدولية من معلومات، لم يسبق أن استخدم مهدي عيسى مهدي أبو ديب أو جليلة السلمان العنف في حياتهما أو دعوا إليه. وعلى ما يبدو، فقد استهدف الاثنان لسبب وحيد هو قيادتهما لجمعية المعلمين البحرينية ولممارستهما السلمية لحقوقهما في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. وكمدنيين، كان ينبغي أن لا يحاكموا ويداناً أبداً من قبل محكمة عسكرية. فمحاكمات المدنيين أمام مثل هذه المحاكم تشكل انتهاكاً لحقهم في محاكمة عادلة.

ولى جانب جليلة ومهدي، واجه عشرات المهنيين الصحيين وناشطي المعارضة وناشطي حقوق الإنسان وغيرهم محاكمات عسكرية في البحرين. بيد أن الأحكام الصادرة بحق العديد منهم قيد الاستئناف حالياً أمام محاكم مدنية. وقد مرت شهور الآن منذ أن تظاهر **عشرات** الأشخاص في دوار اللؤلؤة في المنامة في فبراير/شباط ومارس/آذار 2011، ولكن حالة حقوق الإنسان في البحرين ما زالت مزمرة للغاية. فقد اعتقل مئات الأشخاص بالعلاقة مع الاحتجاجات

المناهضة للحكومة، ولا يزال العديد من هؤلاء رهن الاحتجاز، كما أثيرت مزاعم خطيرة بالتعرض للتعذيب. وحكم العشرات أمام محاكم عسكرية جائرة، بينما أوقف ما لا يقل عن 2,500 عن العمل أو طردوها من وظائفهم.

وفي 22 يونيو/حزيران، صدرت بحق أربعة عشر من قادة المعارضة من قادوا المظاهرات في فبراير/شباط ومارس/آذار وشاركوا فيها أحکام بالسجن في غاية القسوة، بما في ذلك سبعة أحکام بالمؤبد، وبتهم فضافضة الصياغة تتصل بالإرهاب. وأيدت "محكمة السلام الوطنية الاستثنافية"، وهي محكمة عسكرية أيضاً، في 28 سبتمبر/أيلول، الأحكام الصادرة بحقهم.

وفي 29 يونيو/حزيران، أصدر الملك مرسوماً بنقل جميع القضايا ذات الصلة باحتجاجات فبراير/شباط - مارس/آذار 2011 إلى محاكم مدنية عادلة؛ ثم أصدر مرسوماً تالياً في 18 أغسطس/آب أمر فيه "محكمة السلام الوطنية الابتدائية" بمواصلة نظر قضايا الجرائم الجنائية الخطيرة، بينما أمر بإحاله قضايا الجرائم الصغرى إلى المحاكم المدنية.

للاطلاع على التحرك العاجل الأصلي وغيره من التحركات العاجلة، أنظر
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/040/2011/en>
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/043/2011/en>,
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/045/2011/en>

الإسم: حليلة السلمان؛ مهدي عيسى مهدي أبو ديب

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل MDE 11/057/2010 رقم الوثيقة: 11 ظ UA 227
تاريخ الإصدار: 19 أكتوبر/تشرين الأول 2011